العرب
الثلاثاء 2021/10/19
السنة 44 العدد 12214

قطر تدخل على خط التحالفات العراقية لدعم المالكي

الاستثمارات القطرية في كردستان العراق بوابة إيران للضغط على الأحزاب الكردية

تمارس إيران عبر حليفتها قطر ضغوطا على الأحزاب الكردية لدعم كتلة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وبالتالي تمكينه من تشكيل الحكومة العراقية المقبلة. وتمثل الاستثمارات القطرية في كردستان العراق أداة إيران السياسية لبلوغ هذا الهدف.

الاستثمارات أداة سياسية أيضا

بغداد – لا تملك إيران نفوذا على الأحزاب الكردية في العراق ولا تملك أموالا تستثمرها في كردستان العراق، إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تستطيع أن تضغط عليها بأدوات ووسائل أخرى.

والحزبان الكرديان الكبيران (الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني) اللذان يسيطران على 48 مقعدا في البرلمان العراقي الجديد، يمكنهما أن يقررا أي الكتلتين الشيعيتين هي التي ستشكل الحكومة المقبلة.

وتريد إيران أن تضمن دعم الأحزاب الكردية للكتلة التي يقودها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

ومن هنا جاءت دعوة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لكي يدلي بدلوه لدعم الميليشيات التابعة لإيران والدفع بها لتولي السلطة. لاسيما وأن هذا الدعم ليس هو الأول، وأن هذه الميليشيات سبق لها أن حصلت على مبالغ طائلة من قطر.

> الكتلة الكردية مربط الفرس، ومن دون دعمها، لا تتوفر لكتلة مقتدى الصدر أي فرصة لتشكيل الحكومة الجديدة

وناقش الشيخ تميم بن حمد ورئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني في الدوحة، العلاقات الثنائية، وفرص الاستثمار التي يمكن لقطر أن تقوم بها هناك.

واتفق الجانبان وفق بيان رسمي، على "تعزيز علاقات إقليم كردستان والعراق مع قطر، وبحثا فرص تشغيل رؤوس الأموال والاستثمارات القطرية في إقليم كردستان لتمتدّ منه إلى كل العراق كسوق أكبر وخاصة في المجالات التي يحتاجها إقليم كردستان والعراق، إضافة إلى بحث خطوات فتح قنصلية عامة قطرية في أربيل". ولكن الجانب الأهم هو أن مستقبل العملية السياسية وموقف الأكراد من تشكيل الحكومة المقبلة كان في صلب المحادثات بين أمير قطر والرئيس البارزاني، إذ تمثل الكتلة الكردية مربط الفرس، ومن دون دعمها، لا تتوفر لكتلة مقتدى الصدر أي فرصة لتشكيل الحكومة.

والدعم القطري لميليشيات إيران ليس جديدا، وهو لا يزال موضع جدل منذ أن استخدمت قطر ذريعة احتجاز عدد من مواطنيها في العراق لكي تقدم لهذه الميليشيات، وبخاصة منها حزب الله العراقي المدرج ضمن قوائم المنظمات الإرهابية، مبلغ مليار دولار في يوليو 2018.

وجرت العادة أن تقدم قطر فديات ضخمة للمنظمات الإرهابية في سوريا لإطلاق سراح محتجزين أجانب، وذلك تحت دوافع "إنسانية"، ولرفع الحرج عن الحكومات الغربية التي لا تستطيع تقديم فديات في مقابل إطلاق سراح مواطنيها.

وكان موقع بي.بي.سي البريطاني نشر تفاصيل عن صفقة المليار دولار التي ذكر الموقع أن قطر دفعتها إلى كتائب حزب الله العراقية، للإفراج عن عدد من أبناء الأسرة الحاكمة ممن دخلوا جنوب العراق بغرض الصيد، فضلا عن دفع الدوحة أموالا ضخمة إلى جبهة النصرة، والدخول في اتفاق "المدن الأربع" (لفك الحصار عن بلدتين شيعيتين في مقابل فك الحصار عن بلدتين سنيتين في شمال سوريا)، مقابل الإفراج عن الصيادين القطريين.

وحسب تقرير الموقع فإنه في صباح السادس عشر من شهر ديسمبر 2015، تلقت الأسرة الحاكمة في قطر خبرا يفيد باختطاف 28 عضوا من مجموعة صيد من بين أفرادها أمراء، وزود الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني والذي كان على وشك أن يصبح وزيرا للخارجية، بقائمة تتضمن أسماء الرهائن، وأدرك حينئذ أن القائمة تضم اثنين من أقربائه، وأرسل رسالة إلى سفير قطر لدى العراق زايد الخيارين، قال فيها "إن جاسم ابن عمي وخالد زوج خالتي، حفظك الله عند تلقيك أي خبر عن ذلك، أخبرني على الفور".

ويشير التقرير إلى أن الشيخ محمد بن عبدالرحمن والسفير القطري لدى العراق، قضيا 16 شهرا مشغلين بأزمة الرهائن، الذين كانوا قد ذهبوا للبحث عن الصقور في جنوب العراق بغرض الصيد، وتلقوا تحذيرات ومناشدات بعدم السفر إلى البلاد، لكن رياضة صيد الصقور وهي رياضة الملوك في الخليج دفعتهم إلى السفر لاصطياد طيور الحبارى التي تنتشر في جنوب العراق.

ولدى قيام الولايات المتحدة باغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني مطلع العام 2020، سارع أمير قطر إلى طهران لتهدئة الخواطر، في زيارة قام بها في الثالث عشر من يناير، أي بعد أيام من عملية الاغتيال، وذكرت تقارير أن الشيخ تميم بن حمد الذي التقى للمرة الأولى مع المرشد الإيراني علي خامنئي قدم ما يعتقد أنه "دية" بقيمة 3 مليارات دولار.

ويقول متابعون إن موقف الأحزاب الكردية من الكتلتين الشيعيتين المتصارعتين لن يحتاج إلى وقت طويل ليتضح ويتضح معه ماذا كانت طبيعة "الاستثمارات" القطرية في كردستان العراق.

وبحسب النتائج شبه النهائية حصلت الكتلة الصدرية على 73 مقعدا، ونالت حركة "تقدم" بزعامة الحلبوسي 38، فيما حصل ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي على 35، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني على 33 مقعدا.

وتصدر تحالف رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر نتائج انتخابات 2021، مثلما كان عليه الحال في 2018، لكنه زاد مقاعده من 54 إلى 73.

وبات التيار الصدري يملك ورقة ضغط في اختيار رئيس الوزراء العراقي المقبل بعد مكاسبه في الانتخابات التشريعية، لكن لا يزال عليه التوافق مع قوى الحشد الشعبي رغم تراجع أدائها الانتخابي.

ولم تفض انتخابات الأسبوع الماضي إلى زعزعة توازن القوى الهش القائم في بغداد، الذي يتحكم به الشيعة منذ نحو عقدين. لذلك لا بد للصدر من التحاور مع خصومه السياسيين في الحشد الشعبي، إذ لا يعتمد تشكيل الحكومة وتسمية رئيس للوزراء فقط على من يملك العدد الأكبر من المقاعد البرلمانية.

ولا يخول هذا العدد من المقاعد للصدر تشكيل الحكومة المقبلة منفردا، وفي ظل خلافاته الشديدة مع بقية الكتل الشيعية، فهو مضطر للتحالف مع كتل وقوى من السُنة والأكراد، لضمان تمرير الحكومة في البرلمان بالأغلبية البسيطة (50+1) أي 165 نائبا. ويرى مراقبون أن الصدر أضعف من أن يمضي بخيار تشكيل كتلة بمعزل عن كتلة المالكي.

تسويق طهران لأجواء إيجابية مع الرياض تبدده معارك مأرب

صنعاء – لا تعكس التطورات الجارية على الساحة اليمنية، وخصوصا في محافظة مأرب الاستراتيجية، ما تسعى إيران لإشاعته من أجواء إيجابية للمحادثات بينها وبين السعودية، والتي جرت على امتداد أربع جولات.

وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية على لسان المتحدث باسمها سعيد خطيب زاده الاثنين أن "الجولات الأربع للمفاوضات مع المملكة جرت في أجواء إيجابية وودية، تمت فيها متابعة القضايا الثنائية والإقليمية".

وقال خطيب زاده في مؤتمر صحافي "لقد بيّنا (خلال المفاوضات) سلسلة من النقاط باعتبارها نقاطا ذات أهمية، والاتصالات مازالت مستمرة"، مضيفا "أعتقد أن الكلمة التي يمكن وصف أجواء المفاوضات بها بصورة جيدة هي أنها محترمة، وبطبيعة الحال فإنها بالقدر ذاته كانت جدية أيضًا ونأمل في أن تصل إلى نتيجة".

وبدأت السعودية منذ أشهر مسارا تفاوضيا مع إيران، لم تتبلور معه أي صيغ عملية لحلحلة القضايا الشائكة بين الطرفين، باستثناء التهدئة الإعلامية.

ويرى متابعون أن تصريحات الخارجية الإيرانية بشأن الأجواء الإيجابية للمباحثات ليست جديدة، مستبعدين أن يتحقق أي خرق حقيقي على صعيد العلاقات الثنائية حيث أن طهران لا تزال على نهجها التصعيدي في المنطقة، وخصوصا في اليمن.

ويشهد اليمن وضعا معقدا بالتزامن مع إصرار الحوثيين الموالين لإيران على خيار الحل العسكري، وهو ما ترجم في زيادة نسق استهدافهم لمحافظة مأرب الاستراتيجية في مواجهة قوات الحكومة الشرعية المدعومة من السعودية منذ بداية الشهر الجاري.

ويؤكد مراقبون أن تعنت الحوثيين وإصرارهم على بسط سيطرتهم على مأرب –بالرغم من الدعوات الدولية لوقف التصعيد في المحافظة الغنية بالنفط والغاز– ما كانا ليتحققا لولا الدعم الإيراني.

وسبق أن ربط مسؤول إيراني إحلال السلام في اليمن، الذي يمثل الحديقة الخلفية للسعودية، بسيطرة الحوثيين على مأرب، حيث قال رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية كمال خرازي في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن "حرية مأرب" هي مفتاح حل الأزمة في اليمن.

وترافق ذلك مع تجييش إعلامي كبير من قبل طهران وأذرعها في المنطقة، ازداد نسقه خلال الفترة الأخيرة في سياق عملية تسويق إنجازات تحققها جماعة الحوثيين في المحافظة، ولاسيما في أطرافها الجنوبية.

وتكتسب مأرب أهمية كبرى بالنسبة إلى الحوثيين؛ ذلك أن السيطرة على هذه المحافظة –التي تتوسط اليمن وتملك مقدرات طاقية وزراعية هامة جدا، فضلا عما تضمه من إرث حضاري وتاريخي كبير– من شأنها أن تقلب موازين القوى في الحرب اليمنية الدائرة منذ نحو سبع سنوات.

ويضع الاستيلاء على هذه المحافظة المتمردين الحوثيين في طريق شبه مفتوح لإقامة مشروع دولتهم في شمال اليمن، وهو ما تحرص إيران على الدفع باتجاهه لمحاصرة السعودية وإضعافها. وتحاول السعودية عبر الضربات الجوية المركزة والقوات الحكومية على الأرض قطع الطريق على الجماعة المتمردة.

وأعلن التحالف العربي بقيادة السعودية الاثنين مقتل 150 متمردا في غارات جديدة جنوب مأرب، ليتجاوز بذلك مجموع المقاتلين الذين لقوا حتفهم في أسبوع 1100 عنصر، في الوقت الذي حث فيه زعيم الحوثيين على مواصلة الحرب رغم الخسائر البشرية.

> محاصرة الحوثيين لمحافظة مأرب وسيطرتهم على عدة مديريات فيها ما كانتا لتتحققا لولا الدعم الإيراني

وأفاد التحالف في بيان بأنّه نفّذ 38 "عملية استهداف" أدّت إلى تدمير 13 آلية عسكرية للمتمرّدين ومقتل 150 "عنصرا إرهابيا" في العبدية على بعد حوالي 100 كيلومتر جنوب مدينة مأرب.

وكثف الحوثيون في فبراير عملياتهم العسكرية للسيطرة على مدينة مأرب، آخر معاقل الحكومة المعترف بها في شمال البلاد، وبلغت العمليات أوجها منذ بداية أكتوبر الجاري.

وأوقعت المعارك مئات القتلى من الجانبين وتسببت في نزوح أكثر من 55 ألف شخص من منازلهم، وفق ما أعلنته المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة الخميس.

القوات الحكومية تستميت في الدفاع عن مأرب

الكويت ماضية في قرار تجنيد النساء رغم اعتراض الإسلاميين

الكويت – دافعت الحكومة الكويتية الاثنين عن قرار التحاق النساء بالجيش، رغم رفض النواب الإسلاميين وتهديدهم بتقديم لائحة اعتراض في مجلس الأمة، الذي سيستأنف عمله خلال الأسابيع القادمة.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي الشيخ حمد العلي، أن "قرار إعطاء النساء فرصة للانضمام إلى الجيش إجراء لا يتعارض مع دستور الدولة الذي لم يفرّق بين الرجل والمرأة".

وأصدر العلي الأسبوع الماضي قرارا يعتبر تاريخيا، يسمح للنساء لأول مرة بالالتحاق بالجيش الكويتي بصفة ضباط ومجندات، بعدما اقتصر دورهن في السابق على تخصصات مدنية.

وكان وزير الدفاع الكويتي الراحل الشيخ ناصر الصباح، أعلن في عام 2018 تأييده انخراط المرأة في الجيش الكويتي، وذلك بعد ضمّها إلى جهازي وزارة الداخلية وحرس مجلس الأمة.

وكشف الجيش الكويتي الاثنين عن ضوابط التحاق النساء في صفوفه، وأعلن معاون رئيس الأركان لهيئة القوة البشرية اللواء ركن خالد الكندري في مؤتمر صحافي، أنه "لن يكون هناك مبيت للنساء في المعسكرات أثناء التدريبات".

ولاقى قرار الحكومة الكويتية معارضة شديدة من النواب الإسلاميين، الذين طالبوا بالتراجع عن القرار وهددوا بتقديم عريضة طعن في مجلس الأمة الذي سيستأنف أعماله قريبا.

وقال النائب أحمد مطيع إنه يرفض بشدة قرار وزير الدفاع السماح للنساء بالالتحاق بالجيش، موضحا "هذا القرار لا يتناسب مع شريعتنا الإسلامية التي راعت طبيعة المرأة".

فايز الجمهور

سأتقدم بمشروع قانون يمنع دخول النساء إلى المؤسسة العسكرية

وأضاف مطيع "الشريعة مصدر رئيسي في التشريع وفق المادة الثانية من دستور الكويت.. اليوم يسمح للمرأة بالدخول إلى الجيش وغدا يكون تجنيدها إلزاميا كالرجال".

وعلق النائب فايز الجمهور على القرار متسائلا "أين احترام خصوصية المرأة الكويتية؟".

وقال الجمهور في تغريدة على تويتر "تتحجّجون بأنكم في احتياج للمرأة بالشرطة للسجون والتعامل مع النساء لاحترام خصوصيتهن.. ممكن نفهم ما هو احتياجكم للمرأة بالجيش؟".

وأضاف "قرار غير موفق وهو نوع من تغريب المجتمع الكويتي المحافظ، وعلى وزير الدفاع مراجعة القرار وسأتقدم بقانون يمنع التحاقها بالجيش".